

استحداث طرق تمويل إسلامية لإنعاش المؤسسات الناشئة في الدول العربية

Modernizing of Islamic financing methods to revive startups in the Arab countries

ناجم زينب^(أ)

(أ): أستاذ مساعد - أ - جامعة سطيف 01 zinebnadjem@yahoo.fr

قبول المقال للنشر: 2020/12/01

تاريخ إرسال المقال: 2020/06/01

الملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى التركيز على أن مشكل التمويل من بين الأسباب الرئيسية التي تحد من نجاح المؤسسات الناشئة، لذلك نرى أن التمويل الإسلامي يعتبر أحد الحلول التي من شأنها أن تنعش مثل هاته المؤسسات في الدول العربية، ونخص بالذكر الجزائر لأن الحكومة الجزائرية تسعى إلى إيجاد سبل جديدة للاستثمار خارج المحروقات لإقامة اقتصاد متنوع يدعم الإنتاج المحلي وذلك من خلال دعم المؤسسات الناشئة ذات المشاريع الإبداعية والتي تعاني الكثير من التحديات من بينها مشكل التمويل. وعلى هذا الأساس ارتأينا أن تكون دراستنا حول آليات تمويل المؤسسات الناشئة من خلال الانفتاح على المنتجات المالية الإسلامية واستحداث طرق تمويل توافق الشريعة الإسلامية في الدول العربية للنهوض بمهاته المؤسسات التي تعتبر كمحرك للاقتصاد. ويعتبر النموذج السعودي والإماراتي بارزا في مجال تمويل الشركات الناشئة بطرق توافق الشريعة الإسلامية، حيث نجحت السعودية والإمارات في سنوات قليلة أن تصبح وجهة رواد الأعمال والشركات الناشئة وذلك من خلال إستراتيجيات متبعة ودعم حكومي استطاعت به أن تحول أفكار مبتكرة إلى كيانات عملاقة لتصبح بيئة خصبة ملهمة للمواهب ورواد الأعمال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التمويل، التمويل الإسلامي.

Abstract:

This study aims to focus on the funding problem as one of the main reasons that limit the success of emerging institutions. Therefore, we see that Islamic finance is one of the solutions that will revitalize these institutions in Arabic countries as Algeria In particular ,Algerien government seeks to find new ways of investment outside hydrocarbons to establish a diversified economic that supports local production by supporting emerging institutions with innovative projects that suffer from many challenges, including financing problems.

On this basis ,we decided that our study should be on the mechanisms of financing the emerging institutions through opening up to Islamic financial products and introducing financing methods that comply with Islamic laws in To promote these institutions, which are considered as an engine of economy.

The Saudi and UAE models are prominent in the field of financing starts up companies in ways that comply with the Islamic law, where both succeed in few years to become the destination of entrepreneurs and starts up companies, and that is through strategies followed by the government support . So the two were able to transform innovative ideas into giant entities to become a fertile environment inspiring talents and entrepreneurs.

Key words: start ups, Funding, Islamic financing.

*: Corresponding author :Nadjem Zineb, zinebnadjem@yahoo.fr

1. مقدمة

بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصادات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة، عمدت الحكومات العربية إلى توفير عدد من آليات الدعم، ولعل من أبرز هذه الآليات هي توفير طرق لتمويل هاته المؤسسات، وبمأن التوجه الإسلامي أصبح ضرورة حتمية على البنوك ومؤسسات التمويل في الدول العربية وخاصة دول الخليج فإن اعتماد منتجات مالية إسلامية كمنتجات بديلة من شأنها أن تسهل عملية الاستثمار باعتبار التمويل الإسلامي نظام شامل يحتوي على العديد من الصيغ المتنوعة والمتكاملة والتي تتيح مجالا واسعا للمفاضلة والاختيار أمام المؤسسات. مثل معظم الدول العربية المهتمة بهذه الفئة من المؤسسات تراهن الجزائر على المؤسسات الناشئة لتنويع القوة المحركة للنمو الاقتصادي على اعتبار أنها قاطرة الاقتصاد الجديد فهي تسعى إلى اعتماد طرق تمويلية بديلة بحلة إسلامية.

1.1 الإشكالية

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور البنوك الإسلامية في دعم المؤسسات الناشئة في الدول العربية؟

2.1 الأسئلة الفرعية

ولتبسيط الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المؤسسات الناشئة؟ وما هو الفرق بينها وبين المؤسسات التقليدية؟

- ما المقصود بالتمويل الإسلامي؟ وماهي صيغته؟

- ما هو واقع التمويل الإسلامي للمشاريع في الدول العربية؟

3.1 الفرضية الأساسية

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تبني الدراسة على الفرضية التالية:

- تعتبر أسواق التمويل الإسلامي في دول الخليج أكثر فعالية في دعم المشاريع الناشئة.

4.1 الدراسات السابقة

1.4.1 (دراسة إسماعيل نسرین، دردوري لحسن، 2020) بعنوان تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول

العربية (السودان وماليزيا نموذجا)

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في توفير الموارد المالية ومتطلبات تفعيله في الجزائر . وتوصلت للنتائج التالية:

-التمويل الإسلامي نظام شامل يحتوي على العديد من الصيغ المتنوعة والمتكاملة؛

-التمويل الإسلامي أداة مهمة في البنوك الجزائرية.

2.4.1 (دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، 2011) بعنوان تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، (2011)

هدفت الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، من خلال دراسة قنوات تأثير التمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعرض أهم صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتوصلت للنتائج

التالية:

تتمثل أهم مزايا يساهم بها التمويل الإسلامي في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات، المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل، القضاء على الفقر وذلك من خلال دعم وتوفير الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة الاقتصاد.

5.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في دعم اقتصادات الدول وخلق قيمة مضافة على المستوى الكلي، باعتبارها فرصة تؤكد لنا الدور المحوري الذي يلعبه الشباب المقاول الحامل للمشاريع في تطوير الاقتصاد و هو ما يستوجب اتخاذ عدة إجراءات لمرافقتهم و تشجيع استثماراتهم من خلال إيجاد حلول للعراقيل التي تعترض مشاريعهم ومن أبرزها مشكل التمويل، ويعتبر التمويل الإسلامي من بين الحلول التي من شأنها أن تدعم مثل هاته المشاريع.

2. مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة والتمويل الإسلامي

1.2 المؤسسات الناشئة startups

1.1.2 تعريف المؤسسات الناشئة

تعرف المؤسسة الناشئة startup اصطلاحاً حسب القاموس الإنجليزي: مشروع صغير بدأ للتو وكلمة start-up تتكون من جزأين -start وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و up وهو ما يشير لفكرة النمو الاقتصادي. (بوالشعور شريفة، 2018، ص 420) كما تعرف كذلك المؤسسة الناشئة بأنها: مؤسسة بشرية مصممة لإنشاء منتجات وخدمات جديدة في البحث عن نموذج تجاري قابل للتكرار وقابل للتوسع في مخاطر متراكمة وبعيدا عن اليقين. (مقدمة في الريادة والشركات الناشئة متاح على الموقع

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/mqdm_fy_lryd_wlshrkt_lnsh_y_0.pdf (, 2020).

وتعرف كذلك على أنها: مشروع يبدأ من الصفر ويستطيع الوصول لنجاح يظهره لشريحة من المستخدمين في خلال سنتين على الأكثر، و طوال هذه الفترة يسمى بالمشروع الناشئ. وقد التصق اسم المشروع الناشئ حالياً بالمشاريع التقنية الحديثة.

ويشير ستيف بلانك أحد رواد الأعمال في "سيليكون فالي" أن المؤسسة الناشئة هي منظمة تم تشكيلها للبحث عن نموذج أعمال قابل للتكرار وقابل للتوسعة. أما بول جراهام ، مؤسس Y Combinator

وهو رجل أعمال وأكاديمي في "سيليكون فالي" فيشير إلى أنها شركة مصممة لتنمو بسرعة أي أن تأسيس الشركة حديثاً لا يجعل الشركة في حد ذاتها شركة ناشئة كما أنه ليس من الضروري بالنسبة لشركة ناشئة أن تعمل على التكنولوجيا، أو أن تأخذ مجازفة مالية معينة، لكن الشيء الأساسي الوحيد هو النمو وكل شيء آخر مرتبط مع الشركات الناشئة يتبعها النمو. إذ لا يهم عمر الشركة عند تصنيفها كشركة ناشئة سواء تم تأسيسها قبل بضعة أشهر أو قبل ثلاث سنوات، طالما أن منحى نمو الشركة مازال عمودي يمكن تصنيفها على أنها شركة ناشئة، لذلك فإن النمو السريع بشكل كبير هو إحدى سمات الشركات الناشئة، وهذا النمو يمكن أن يكون نمواً داخلياً من خلال توسيع الفرق والعمليات أو يمكن أن يعني نمو السوق عن طريق زيادة عدد المستخدمين والعملاء.

<http://www.maharatfoundation.org/media/1519/final-study-start-up-arabicdocx.pdf> (, 2020)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المؤسسة الناشئة هي: "مشروع صغير يسعى لطرح منتجات جديدة مبتكرة تستهدف سوق كبيرة وتتميز بدرجة عالية من المخاطر، ولكن مقابل ذلك تحقق نمو سريع وقوي بأرباح ضخمة محتملة."

ومن السمات الأساسية للمؤسسات الناشئة الناجحة :

-يصعب تحديد شروط النجاح بشكل قطعي

الإبداعات العظيمة لا تترجم تلقائيا إلى نجاح استثماري

2.1.2 الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات التقليدية

المؤسسات الناشئة تتميز بقدرتها على خدمة عدد أكبر من العملاء بسهولة نسبية.

فمثلا لو كانت المؤسسة تخدم ألف عميل في خدمة تقنية على الانترنت فإنها تستطيع التوسع لخدمة عدة آلاف بإضافات بسيطة على التكلفة التشغيلية تتمثل في موظف أو اثنين إضافيين في خدمة العملاء مثلا، ثم توسعة القدرة الاستيعابية للخوادم. هذه التكاليف تعتبر بسيطة نسبيا للتوسع مما يجعل قدرة هذه المؤسسات أعلى على التوسع والانتشار.

بينما التقليدية كالمطعم مثلا له قدرة استيعابية لا يستطيع أن يتعدها بدون تكاليف تأسيسية جديدة. فلو افترضنا أن أحد المطاعم يستطيع خدمة ألف عميل باليوم. فإذا أردنا زيادة العدد إلى ألفين مثلا، فعلى تأسيس مطبخ جديد بمعداته، ثم توسعة صالة الجلوس بديكوراتها لاستيعاب عدد أكبر، ثم زيادة فريق العمل لخدمة الزبائن. هذه التكاليف

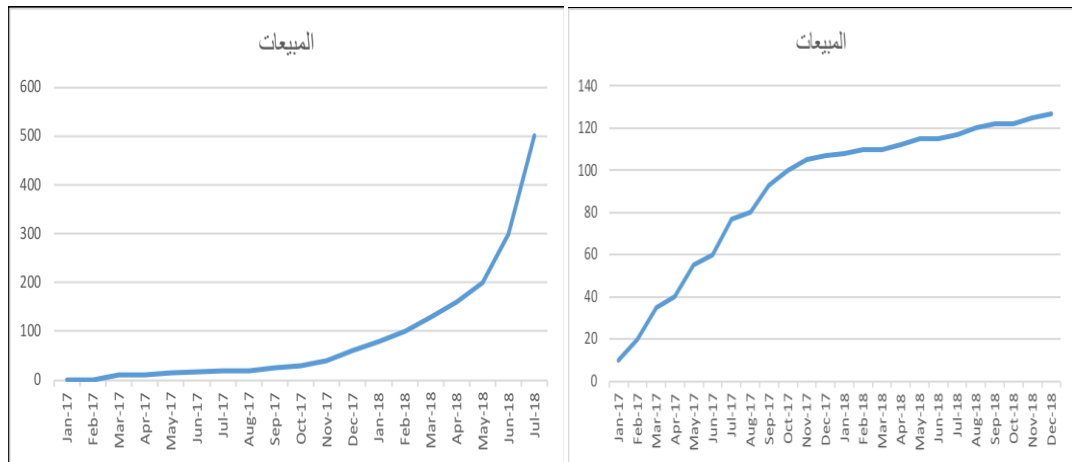
الإضافية تشابه تقريبا حجم تكلفة التأسيس، لذا التوسع هنا مكلف من جميع النواحي ويعتبر صعب نسبيا.

بالعودة إلى المؤسسات الناشئة نجد أن نموذج العمل يمكن تكراره عادة في مناطق جغرافية جديدة. فمثلا تستطيع المؤسسة الناشئة أن تعرض خدماتها في منطقة جديدة بتكاليف قليلة نسبيا. فالحل التقني تم تطويره وتجربته والتأكد من نجاحه وفريق العمل الأساسي معظمه موجود. لذا فإن توسع هذه المؤسسات إلى مناطق جغرافية جديدة يجب أن يكون سهلا نسبيا.

لو قارنا هذا بالتقليدية سنجد مشكلة التوسع واضحة وضوح الشمس. فلو كان لديك مطعم مثلا فعليك إيجاد موقع مناسب في منطقة جغرافية جديدة، ثم تأجيرها، ثم عمل الديكورات اللازمة، ثم شراء المعدات والأجهزة، ثم إحضار وتدريب فريق العمل. كل هذه تعتبر تكاليف عالية للتوسع تماثل تكاليف الفرع الأول.

ومن هنا يتضح سبب قدرة المؤسسات الناشئة على التوسع السريع وبالتالي إمكانية تحقيق نتائج سريعة نسبيا بالمقارنة بالمؤسسات التقليدية.

مثال لتطور مبيعات مؤسسات ناشئة وأخرى تقليدية



تطور مبيعات مؤسسات ناشئة

تطور مبيعات مؤسسات تقليدية

2.2 التمويل الإسلامي

تتسم صيغ التمويل الإسلامي بالعديد من المميزات ومن أهمها الشمولية والتعدد والتنوع والملائمة لتمويل المشروعات المختلفة والتمويل في الاقتصاد الحقيقي والتوجه نحو إنتاج السلع والخدمات لتحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة والبعد عن التمويل بالربا المحرم شرعاً وتنوع صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لتمويل المشروعات الصغيرة كعقود البيع ومنها المراجعة الإستصناع والسلم، وعقود الإجارة، والعقود المبنية على المشاركة في الربح والخسارة كالمشاركة المضاربة والمزارعة.

1.2.2 مفهوم التمويل

جاء في القاموس الاقتصادي أنه: "عندما تريد منشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين :

ناحية مادية: أي حصر كل الوسائل المادية الضرورية لإنجاز المشروع (عدد وطبيعة الأبنية، الآلات، الأشغال، اليد العاملة...) ناحية مالية: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها، وهذه الناحية هي التي تسمى بالتمويل.

وبهذا يمكن اعتبار عملية التمويل تتضمن تحمل كلفة الأموال والبحث عن المصادر التي تستمد منها هذه الأموال بالإضافة إلى طريقة استخدامها. (سليمان ناصر، 2002، ص 37).

2.2.2 مفهوم التمويل الإسلامي

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريد لها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية." (منذر قحف، 2004، ص 12).

وأورد الصديق طلحة مفهوم التمويل الإسلامي بأنه: "يشمل إطاراً شاملاً من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية. وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصراً أساسياً لتنظيم العلاقات المالية، وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل تنظيم الزكاة والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه." (صديق طلحة، 2006، ص 31).

كما عرف أيضاً بأنه: "تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (سعيد بعزير، مخلوفي طارق، 2017، ص 08).

يعرف كذلك بأنه: قيام الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار. (حفاظ زحل، عمر الشريف، 2018، ص 51).

وعليه مما سبق نستنتج أن التمويل الإسلامي هو نهج للتمويل يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية يضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي.

3.2.2 مفهوم البنوك الإسلامية

يعرف البنك الإسلامي بأنه: منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وتنميته وإتاحة الفرص المواتية له، للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.

كما يعرف بأنه: مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.

ويذهب باحث آخر إلى القول بأنه: كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد أخذاً أو إعطاء.

(حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، 2010، ص ص 109-110).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن البنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية مصرفية مهمتها تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع التكافلي الإسلامي.

4.2.2 صيغ التمويل الإسلامي

تختلف صيغ التمويل الإسلامي باختلاف الأساليب القائمة على أساسه، ويمكن تحديد هذه الصيغ فيما يلي:

أ- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة

- المضاربة

هي عقد بين طرفين يقوم بمقتضاه رب المال (المالك المستفيد) بإعطاء مبلغ من المال للطرف الآخر (المضارب أو المشروع الصغير) من أجل استخدامه بطريقة متفق عليها يتم بعدها رد رأس المال إليه بالإضافة إلى حصة من الأرباح متفق عليها سلفاً ويحتفظ لنفسه بباقي الأرباح. ولا يتحمل المستثمر خسارة تتجاوز رأسماله كما لا يتحمل المضارب خسارة سوى مجهوده ووقته ولكنه يلتزم بأي خسائر ناجمة عن الإهمال أو إساءة استخدام التمويل ويمكن أن تستخدم هذه الصيغة في تمويل تشغيل المشروعات الصغيرة من خلال الاتفاق على نسبة معينة في الأرباح. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2011، ص 05).

- صيغة المشاركة

هي أسلوب تمويلي يشترك بموجبه اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بين الأطراف حسب نسبة معلومة من الربح وفق ما تم الاتفاق عليه، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال المشتركة أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسبة تمويل كل منهما، والعلاقة التي تربط البنك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي علاقة شريك بشريك وليست علاقة دائن بمدين كما هو الحال في التمويل التقليدي. (إسماعيل نسرین، دردوري لحسن، 2020، ص 80).

ب- صيغ التمويل القائمة على أسلوب البيوع

- صيغة السلم

هو بيع أجل بعاجل، أي أن يدفع المشتري (المسلم) قيمة السلعة حالاً إلى البائع (المسلم إليه) على أن يسلم البائع السلعة المعلومة القدر والجنس والصفة في أجل لاحق محدد متفق عليه في عقد البيع. وهو عقد من عقود المعاوضات المالية وهو أحد أنواع بيوع الأجل. (عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، 2005، ص 38).

- صيغة المراجعة

هي عملية تبادل يقوم بمقتضاها التاجر بشراء سلعة معينة ثم بيعها بعد ذلك بعامش ربح متفق عليه نتيجة التكلفة التي يتحملها، ويستخدم هذا الأسلوب عند حاجة المشروع لشراء سلعة معينة مثل الآلات وغيرها من المعدات اللازمة لبدء النشاط، ولا يستخدم في الحصول على الأموال لأغراض أخرى بخلاف شراء السلعة مثل دفع المرتبات وتسوية الفواتير أو أية التزامات أخرى؛ كما يشترط أيضاً

أن يقوم البنك الذي يتفق معه المشروع الصغير بشراء وتملك السلعة فعلياً حتى يتحمل المخاطرة الناتجة عن امتلاك السلعة وبعد ذلك يتم بيعها للعميل خلال عملية صحيحة. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2011، ص 08).

- صيغة الاستصناع

عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبشمن محدد، فالصانع فيه صانع وتاجر في نفس الوقت، وقيل هو: عقد على شراء العين المصنوعة والعمل من الصانع. (عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، 2005، ص 46).

- صيغة الإجارة

الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، وبذلك فهي عملية يتم بمقتضاها نقل حق الانتفاع بملكية معينة من شخص قد تكون (شركة متخصصة في تأجير الأصول اللازمة للمشروعات الصغيرة) إلى شخص آخر (المشروع الصغير) مقابل إيجار متفق عليه، وبمعنى آخر فإن الإجارة تعني إعطاء حق الانتفاع على أصل معين وليس المقصود إعطائه مقابل للمجهود الإنساني. وتبدو السمة المميزة لهذا النوع من المعاملات في الاحتفاظ بملكية الأصول حتى يمكن تأجيرها عندما تنتهي مدة الإجارة السابقة وذلك لضمان عدم بقاء الأصول عاطلة لفترة طويلة وذلك من ناحية الشركة المؤجرة، وتسهيل الحصول على الآلات والمعدات اللازمة للمشروع الصغير وعدم تحمله مبالغ تفوق إمكانياته وخاصة في بداية ممارسته للنشاط. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2011، ص 09).

ج- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في الإنتاج الزراعي

- المساقاة

وهي عقد يقوم على إصلاح ورعي وسقي وقطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها، ويمكن للبنك أن يستخدم هذا العقد في تمويل المؤسسات لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصناعة ورعاية المزارع، وتكون نتيجة الاستغلال الإيجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار مثلاً فإن صاحب الأشجار (البنك) يخضم نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل جهده وعمله. (إسماعيل نسرين، دردوري لحسن، 2020، ص 80).

- المزارعة

وهي عبارة عن "مشاركة بين طرفين أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والناتج مناصفة بين صاحب الأرض ومن زرعها، ولذلك فهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية. وتعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن استخدامها لتمويل القطاع الزراعي خاصة إذا علمنا أن الوطن العربي يستورد الاحتياجات الغذائية وبنسب كبيرة رغم توافر مساحات شاسعة قابلة للزراعة. يمكن للبنك أن يستخدم صيغة المزارعة على النحو التالي:

- أن يقوم بشراء أراضي زراعية ثم يدفعها للمزارعين لزراعتها مقابل حصة من المحصول.
- أن يقوم البنك بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقداً عند جني المحصول.

- شراء البنك للمحصول عن طريق بيع السلم.

-توفير آلات زراعية (مخاريط) للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة. (حسين عبد المطلب الأسرج، 2011، ص 12-13).

- المغارسة

وهي قيام شخص أو عامل بغرس أرض بأشجار لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجا أخذ العامل جزاء من الشجر كأجر له على عمله، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل حيث يقوم بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكونو تحت مسؤولية البنك الإسلامي، وتساهم هذه الصيغة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي العاطلة وتشغيل العمالة. (إسماعيل نسرين، دردوري الحسن، 2020، ص 81).

د- صيغ التمويل الإسلامي القائمة على التمويل التكافلي

-القرض الحسن

إن البنوك الإسلامية حين تقوم بعملها تعلم أن عليها واجب اجتماعيا وإنسانيا له عائد اجتماعي مقدرا عند المجتمع، فهي بجانب صيغها المعروفة تتعامل أيضا بصيغة القرض الحسن وهو إرفاق وليس رهانا والقرض الحسن شرعا يعني دفع المال لمن ينتفع به ويرد مثله. (احمد سفر، 2005، ص 180).

-صيغة الزكاة

الزكاة شرعا : حق يجب في المال، وعرفها المالكية بأنها :إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا، إن تم الملك، وحول، غير معدن وحرث .وعرفها الحنفية بأنها تمليك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص، عينه الشارع لوجه الله تعالى .وعرفها الشافعية بأنها اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص. وتعريفها عند الحنابلة هو أنها حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.

والزكاة أطلقت في عرف الفقهاء على نفس فعل الإيتاء، أي أداء الحق الواجب في المال، وأطلقت على الجزء المقدر من المال الذي فرضه الله حقا للفقراء، وتسمى الزكاة صدقة لدلائها على صدق العبودية وطاعة الله تعالى.

3.2 مدى ملائمة الصيغ الإسلامية لتمويل المؤسسات الناشئة

يقدم البنك الإسلامي صيغ عديدة للتمويل نستعرض أهم هذه الصيغ ومدى ملائمتها في تمويل المشاريع الصغيرة.

1.3.2 مدى ملائمة التمويل بالمضاربة للمشروعات الصغيرة

ويؤخذ على هذه الصيغة زيادة درجة المخاطرة التي يتحملها البنك في تمويله للمشروع الصغير لاسيما أن نجاح تطبيق هذه الصيغة تعتمد على توافر قدر كاف من الأمانة والصدق والأخلاق الحميدة إضافة إلى الخبرة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة.

2.3.2 مدى ملائمة التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة

من الملاحظ أن المشاركة الثابتة تعد أقل فاعلية في تمويل المشاريع الصغيرة من وجهة نظر البنك الإسلامي، ومن وجهة نظر المشروع فالمشاركة الثابتة تزيد من عبئ البنك بالمشاركة في إدارة المشروع الصغير بصورة مستمرة دون أن تحقق له العائد المرجو على المدى الطويل. كما أن تمويل البنك الإسلامي للمشروع الصغير بصيغة المشاركة الثابتة قد لا تلائم مع قاعدة الموازنة بين السيولة والربحية إضافة إلى أن صاحب المشروع الصغير لا يفضل المشاركة الثابتة والدائمة في المشروع.

أما المشاركة المتناقضة (المنتهية بالتمليك) تعد من أكثر الصيغ ملائمة للمشروع الصغير وذلك للعديد من المزايا التي يحققها هذا الشكل من التمويل وأهمها:

- توفر الطمأنينة في نفوس طالبي التمويل لإدراكهم أن البنك يشاركهم في الخسارة الخارجة عن إرادة الشريك كما أن حصة البنك ستؤول إليهم في النهاية؛

- أنه يعتبر أقل كلفة على المشروع الصغير من تكاليف صيغ التمويل الأخرى؛

- أن درجة مخاطرة البنك تقل كلما استردت جزء من رأس المال وبالتالي زيادة نسبة العائد.

3.3.2 مدى ملائمة صيغة التمويل بالسلم في تمويل المشروعات الصغيرة

تكون صيغة التمويل بالسلم ملائمة لتمويل المشاريع الصغيرة في الحالات التالية:

- أن يتم ضبط السلعة بمواصفات و مقاييس محددة تجعل من السلعة ذات قيمة قادرة على المنافسة؛

- أن يوكل البنك الإسلامي بعض المؤسسات المتخصصة في تسويق منتجات المشروعات الصغيرة؛

- أن يوكل البنك المشروع الصغير نفسه في تسويق البضاعة.

4.3.2 مدى ملائمة التمويل بالمراجحة للمشروعات الصغيرة

يعتبر عقد المراجحة من أكثر العقود التي تتعامل بها البنوك الإسلامية وذلك لعدة أسباب أهمها ظروف الأمان التي يتمتع بها هذا العقد إضافة إلى أن المراجحة لا تكلف البنوك الإسلامية الكثير من الجهود في تقديم الدراسات والإشراف والمنافسة التجارية، إلا أن المراجحة لا تكون ملائمة في تمويل كافة مجالات المشروعات الصغيرة ، فصيغة المراجحة يؤخذ عليها سرعة دوران رأس المال وانخفاض درجة المخاطرة وهو ما لا يتلاءم مع بعض خصائص تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5.3.2 مدى ملائمة التمويل بالاستصناع للمشروعات الصغيرة

إن صيغة الاستصناع يمكن لها أن تلعب دورا مؤثرا في تنمية المشروعات الصغيرة وذلك عن طريق:

- استخدامها في تمويل عقود المقاولات؛

- استخدامها في تلبية طلبات التجار أو المستهلكين الذين يرغبون بسلعة ما ذات مواصفات محددة؛

حيث يقوم البنك الإسلامي بتوفير هذه السلعة وبالمواصفات المطلوبة عن طريق إستصناعها في المشروع الصغير.

6.3.2 مدى ملائمة صيغة التمويل بالتأجير في تمويل المشروعات الصغيرة

إن التأجير التمويلي هو من أنسب صيغ التمويل المستخدمة في البنوك لطبيعة وخصائص المشروعات الصغيرة

وذلك لما تتضمنه هذه الصيغة من مزايا للمشاريع الصغيرة والبنك الإسلامي أهمها:

-إن نموذج وحجم المدفوعات التأجيرية يمكن تصميمه ليلاءم الاحتياجات الخاصة بالمشروع الصغير؛

-- إن التكلفة الكلية للتأجير يمكن أن تكون أقل منها في حالة التمويل البنكي الربوي لاسيما مع كثرة الضمانات و طول فترة التمويل؛

- تحسين المركز المالي و تحسين مركز السيولة للمشروع الصغير . (محمد عبد الحميد فرحان، 2003، ص ص 63-70)

3. اعتماد طرق تمويل إسلامية للمؤسسات الناشئة في الدول العربية

تستمر البنوك العربية الإسلامية بالهيمنة على الساحة البنكية الإسلامية العالمية من حيث عدد البنوك وحجمها، وعلى سبيل المثال فمن بين أكبر 100 مؤسسة مالية إسلامية في العالم من حيث حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، يوجد 45 منها في بلاد عربية، و40 منها في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. بالإضافة إلى ذلك فمن بين أفضل 50 مؤسسة مالية إسلامية، 27 منها موجودة في البلاد العربية 26 في دول مجلس التعاون الخليجي وواحدة في مصر، ومن بين أكبر 20 بنكاً إسلامي، فإن مقر 11 منها في دول الخليج العربي. كما تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 48% من الأصول البنكية الإسلامية العالمية.

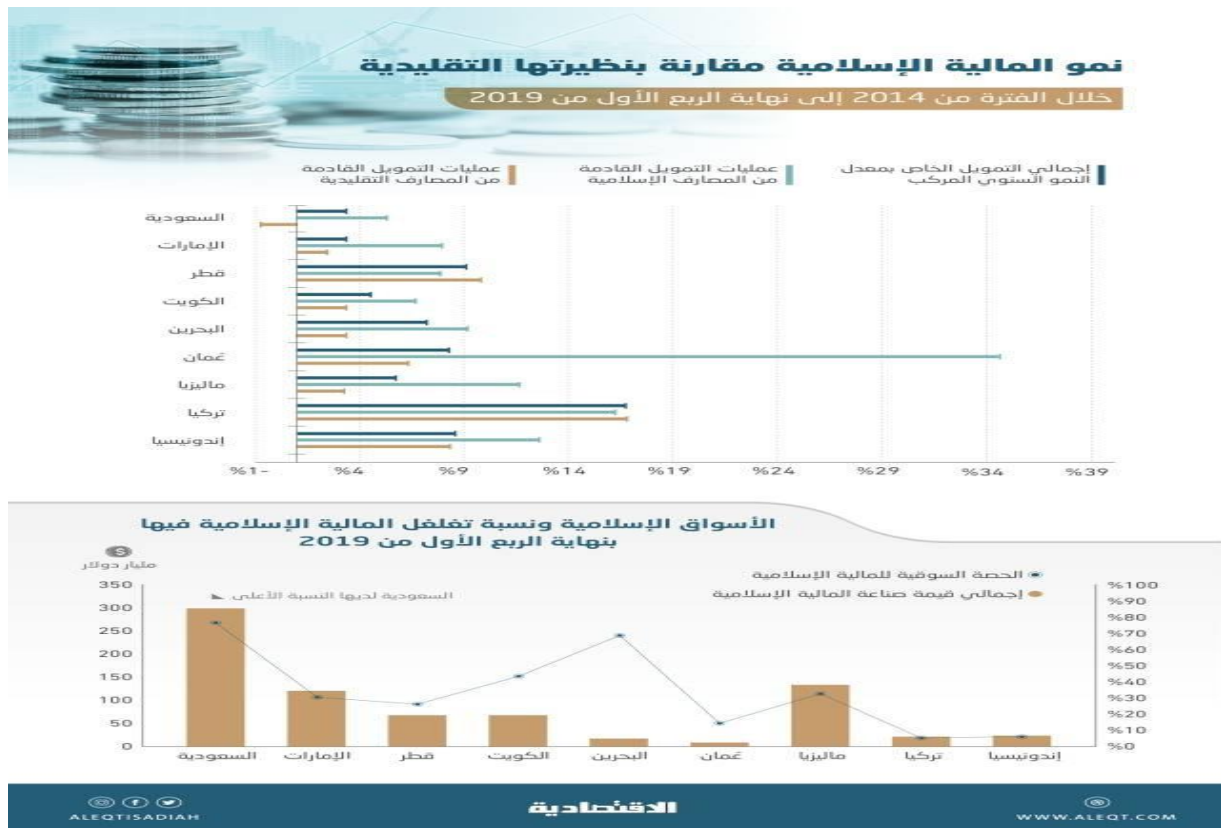
1.3 المالية الإسلامية في الدول العربية

في ظل التنامي الكبير والمتسارع في أنشطة الصيرفة الإسلامية وزيادة تنوعها وتطورها، استطاعت دولة السعودية والإمارات العربية المتحدة أن ترسخ موقعها كمركز مهم لهذه الصناعة، ليس إقليمياً فحسب ولكن على الصعيد الدولي، وذلك باتخاذها خطوات مهمة في هذا المجال، خاصة وأنها تضم أولى البنوك الإسلامية في العالم.

1.1.3 المالية الإسلامية في الدول العربية لسنة 2019

واصلت الصناعة المالية الإسلامية نموها في السعودية خلال 2019، مدعومة بتوجه العملاء "أفراداً ومؤسسات" نحو منتجات التمويل التي تتسق مع متطلبات الشريعة.

وحلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالمياً كأكثر الأسواق التي تحتضن أصولاً مالية إسلامية بقيمة إجمالية تصل إلى 300 مليار دولار تقريباً بنهاية الربع الأول من 2019، لتليها الإمارات العربية المتحدة بأصول مالية بقيمة إجمالية تصل إلى 125 مليار دولار تقريباً.



https://www.aleqt.com/2020/03/11/article_1778296.html consulte le 04-07-2020.

2.3 تمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية

تفرض توسعة المؤسسات الناشئة تحديات، منها إيجاد التمويل اللازم والتعامل مع بيئات تنظيمية مختلفة وإيجاد القوى العاملة المناسبة. وهذه المؤسسات بحاجة لاستثمارات كبيرة، وهي ليست مؤسسات ناشئة تبحث عن أموال قليلة فالمستثمرون يريدون التأكد من أن هذه المؤسسات وراءها فريق عمل ونظام قويان يسمحان لها بالنمو.

1.2.3 المؤسسات الناشئة في الدول العربية

ازدهرت المؤسسات الناشئة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كشكل جديد من أشكال التنمية الاقتصادية، في ظل سعي حكومات المنطقة خصوصاً في السعودية والإمارات إلى خلق بيئة استثمارية ملائمة ووضع الأطر التنظيمية لقطاع المؤسسات الناشئة وأطر التمويل بهدف تحفيز رواد الأعمال على المبادرة.

تبدي شركات رأس المال رغبة متزايدة في تمويل المؤسسات الناشئة، إذ ارتفعت قيمة التمويل بنسبة الثلث في الربع الثالث مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما ارتفع عدد الشركات المسرعة الجديدة التي تهدف إلى مساعدة ودعم المؤسسات الناشئة في مراحل التأسيس المبكرة، فقد وصل متوسط حجم الصفقات إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بقيمة 2,5 مليون دولار، وذلك بحسب تقرير صادر عن Magnitt حول تمويل المشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويوضح المؤسس والرئيس التنفيذي في شركة Middle East Venture Partners (MEVP) أن النمو في هذا القطاع يعود إلى الدعم المالي الكبير وغير المسبوق الذي تقدمه الحكومات في بلدان الخليج للمستثمرين في المؤسسات الناشئة، مشيراً إلى أن تراجع النمو في أرباح المؤسسات والنمو السلي أحياناً يحث القطاع الخاص على الاستثمار في المؤسسات الناشئة وتحديدًا في مجال التكنولوجيا والإنترنت نظراً للنمو المدهش الذي تشهده تلك القطاعات، بدلاً من استثماراتهم التقليدية في الاتصالات والصناعة والسياحة والطاقة.

الجدول رقم (01) إجمالي صفقات وقيمة تمويل المؤسسات الناشئة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إجمالي عدد الصفقات وقيمة التمويل			
	الربع الثالث من 2018	الربع الثالث من 2019	نسبة التغير %
إجمالي التمويل	398 مليون دولار	517 مليون دولار	30
عدد الصفقات	343	354	3
عدد المستثمرين في الشركات الناشئة	159	163	2.5

المصدر: تقرير Magnitt متاح على الموقع

<https://www.awalan.com/Article/636/> consulte le 02-07-2020.

ويوضح نفس التقرير أن قيمة التمويل المقدم لمصر أقل بكثير منه في الإمارات والسعودية، نظراً إلى أن دعم الحكومة المصرية لا يزال خجولاً، أما البحرين فقد بدأت أخيراً بإيلاء قطاع الشركات الناشئة أهمية أكبر، فأُسست في بداية العام الماضي صندوق الصناديق الواحة بقيمة تبلغ 100 مليون دولار والذي يضم شركات عدة لرأس المال الجريء بهدف تمويل الشركات الناشئة.

أما فيما يتعلق بالجزائر يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرًا،

وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلًا في إطلاق هذا النوع من المشاريع، خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، فبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في إنشاء مؤسسات ناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة، كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم.

ورغم ذلك فإن الجزائر تسعى إلى خلق بيئة مناسبة ويظهر ذلك من خلال اعتماد وزارة جديدة منتدبة تهتم بحاضنات الأعمال كدعم للمشاريع الناشئة باعتبارها قاطرة الاقتصاد الجديد والتركيز على الجانب التمويلي من خلال العمل على إنشاء صندوق أو بنك يدعم مثل هاته المؤسسات بالإضافة إلى إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات و تحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

(http://www.aps.dz/ar/economie/83236-2020-02-04-11-57-36, 2020)

2.2.3 التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة في الدول العربية

يعتبر التمويل أحد أهم العقبات الهيكلية التي مازالت تواجه العديد من المشروعات الصغيرة والناشئة في الدول العربية على الرغم من أن العديد من الدول العربية أنشأت بنوك متخصصة للتنمية الصناعية وللاستثمار (السعودية، الإمارات، الأردن، لبنان، مصر، الجزائر) ومؤسسات مختلفة للإقراض الميسر مثل صندوق التنمية الصناعي السعودي، المؤسسات الرائدة والداعمة كمؤسسة محمد بن راشد في الإمارات لدعم مشاريع الشباب وصندوق التنمية والتشغيل في الأردن والصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية رجال الأعمال في الإسكندرية، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر وبعضها يقدم ضمانات تصل إلى 50% من القرض المقدم من البنك. وعلى الرغم من أن البنوك تعتبر أفضل الجهات المرشحة لتقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة، إلا أن واقع تجارب العديد من الدول تشير إلى عدم إقدام البنوك على التوسع في إقراض المشروعات الصغيرة والناشئة لعدد من الأسباب أهمها:

-ارتفاع تكلفة إقراض المشروعات الصغيرة؛

-ارتفاع مخاطر إقراض المشروعات الصغيرة؛

-عدم ملائمة المعايير والشروط المتبعة في إقراض المشروعات الصغيرة؛

-ارتفاع أسعار الفائدة على القروض. (حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة متاح على الموقع

(https://books.google.dz/books?id=hBuWDwAAQBAJ&pg=PA1977&lpg=PA1977&dq, 2020)

وعلى هذا الأساس برز التمويل الإسلامي كبديل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في منتصف السبعينات مع تأسيس أول البنوك الإسلامية الكبيرة، وكانت دول الخليج السباقة لهذا النظام ومن أبرزها السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أ- أبرز مؤسسات التمويل الإسلامي في السعودية

-الشركة السعودية للتمويل

تعتبر من أوائل الشركات التي أدركت الحاجة لتوفير التمويل الإسلامي في المملكة. ووفقاً لهذه النظرة والرؤية تأسست الشركة السعودية للتمويل في عام 1990، كواحدة من الشركات الرائدة في مجال تمويل الأفراد برأس مال بلغ عشر مليون ريال سعودي وبملكية كاملة للشركة.

وكان الهدف الرئيسي للشركة عند تأسيسها هو تلبية الطلب المتزايد في السوق السعودي على المنتجات و الحلول التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

و يعتبر فرع الرياض المفتتح عام 1991، هو أول فروع الشركة، تبعه فرع القصيم 2001 ، ثم فرع الخبر عام 2002 وتوالت بعد ذلك الفروع و منافذ البيع التي غطت معظم مناطق المملكة ويصل عددها اليوم إلى 17 فرعاً و منفذ بيع. وفي شهر سبتمبر 2011 استحوذ بنك أبو ظبي الإسلامي على نسبة 51% من رأس مال الشركة بعد رفع رأس مالها لـ 100 مليون ريال سعودي، حيث تقدم اليوم حزمة متنوعة من المنتجات للمشاريع الصغيرة والناشئة.

(<https://sfco.com.sa/> , 2020.)

ب- أبرز مؤسسات التمويل الإسلامي في الإمارات

-دار التمويل الإسلامي

توفر خدمات ومنتجات لتلبية احتياجات المؤسسات الناشئة في سوق الإمارات العربية المتحدة، وتتضمن هذه المنتجات تمويل المشاريع والتمويل التجاري وتمويل رأس المال، وتوفر جميعها حلولاً مصممة خصيصاً للتمويل الإسلامي. وهي عبارة عن شركة مساهمة خاصة، مرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ويتم الإشراف عليها وتوجيهها من قبل هيئة الرقابة الشرعية المعتمدة، والتي تضم مجموعة من العلماء المتميزين في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية.

تعتبر دار التمويل الإسلامي سبّاقة في ابتكار أحدث التقنيات اللازمة لتنفيذ عملياتها التي لطالما تطوّرت بزيادة وتوسّع قاعدة عملائها، فتمكّنت عبر فرعها الرئيسي بأبوظبي من إدخال وتحديث النظام المصرفي Temenos T24 تأكيداً على تميّزها المعتاد في توفير وتطوير الخدمات والمنتجات وتوسيع عروض منتجاتها لتغطية الطلب المتزايد في سوق دولة الإمارات العربية المتحدة بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(<https://www.ifh.ae/ar/> ، 2020)

-بنك دبي الإسلامي

أنشئ سنة 1975 يعتبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الموجودات، وشركة مساهمة مدرجة في سوق دبي المالي. فهو أول بنك يوفر كافة الخدمات المصرفية الإسلامية، وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم، لدى بنك دبي الإسلامي أكثر من 66 فرعاً وأكثر من 600 قناة مصرفية ذاتية الخدمة بما في ذلك أجهزة الصراف الآلي وأجهزة CCDM في شتى أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يوفر خدمات مصرفية في 7 دول حول العالم. ويخدم البنك أكثر من 2 مليون عميل، مع توفير باقة مبتكرة من المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة للشريعة لكافة المشاريع.

(<https://www.mubasher.info/markets/DFM/stocks/DIB/profile> , 2020.)

فلقد استطاعت دول الخليج وعلى رأسها السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال مؤسساتها المالية التي تسلك النهج الإسلامي في تمويل المشاريع الصغيرة والناشئة باعتبارها النفط الجديد الذي من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية واستغلال الفئة الشبابية المبدعة والمبتكرة ، ولصناعة الصيرفة الإسلامية أهمية كبيرة في دول الخليج، وهي تزداد حضوراً في بقية البلدان العربية مثل المغرب والأردن ومصر وتونس، والجزائر.

الخلاصة:

هدفت هذه الورقة البحثية لمعرفة الصيغ التمويلية التي توافقت الشريعة الإسلامية لتمويل المشاريع الناشئة واعتمادها في دول عربية وتم التوصل للنتائج التالية:

- قدرة التمويل الإسلامية على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة، بحيث يحصل كل طرف على حقه بدلاً من نظام الإقراض بالفوائد الذي يعطي الأولوية لصاحب القرض عادة على حساب المقترض؛

- تضمن صيغ التمويل الإسلامي استخدام التمويل المتاح في مشروعات تنمية حقيقية تفيد المجتمع؛

- يقدم المنهج الإسلامي منظومة من صيغ التمويل التي تناسب ظروف المشاريع الصغيرة مثل المشاركة والمراجعة والبيع الآجل والمساقاة والمغارسة والصكوك الإسلامية القائمة على صيغ البيوع ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛

- تعتبر قدرة التمويل الإسلامي على تقليل التكلفة التي تتحملها البنوك أفضل من نظام القروض، حيث تتميز هذه الصيغ بالتنوع ومشاركة العميل في العملية الإنتاجية؛

- تشهد صناعة التمويل الإسلامي في دول الخليج تطوراً واضحاً سواء في حجم تعاملاتها أو في آليات العمل في المؤسسات المالية الإسلامية في الخليج. وتبشر حركة التنمية التي تشهدها تلك الصناعة بمستقبل واعد، ولا سيما مع النمو في البنوك الخليجية المطابقة للشريعة الإسلامية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة التي تمتلك أقوى البنوك الإسلامية على الصعيد العالمي؛

- تشهد منظومة المشاريع الناشئة نمواً سريعاً في السعودية التي بدأت تتحول إلى مملكة المؤسسات الناشئة لتليها بذلك الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر وجهة رواد الأعمال.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها تم إثبات صحة الفرضية.

التوصيات

- التوسع في تقديم صيغ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية والإسلامية وتطبيق الأساليب غير المطبقة في تمويل المشاريع الناشئة؛

- العمل على توفير تشريعات وقوانين أو أطر تنظيمية تعمل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات في الدول العربية؛

- قيام البنوك المركزية في الدول العربية بتنشيط صيغ التمويل الإسلامي داخل الدولة والعمل على تشجيع إنشاء بنوك ومؤسسات متخصصة في التمويل الإسلامي؛

- اعتماد التمويل الجماعي للمشاريع الناشئة الذي يعتبر من أحدث الطرق لتمويل المشاريع وذلك لأن التمويل الجماعي يحمل بعداً اجتماعياً بارزاً، إذ أنه يقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي لخدمة فكرة أو مشروع ما وإعادة توزيع الموارد المالية واستغلالها بطريقة أفضل، الأمر الذي يتفق مع جوهر التمويل في الشريعة الإسلامية مما يعد بثورة في طرق التمويل الإسلامي إذا ما تم استثماره بطريقة سليمة؛

- الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية التي تخدم المشاريع الناشئة باعتبارها الحجر الأساس لاقتصادات الدول.

آفاق الدراسة

- إشكالية النهوض بسياسات التمويل الإسلامي في الجزائر وآثارها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- مستقبل التمويل الجماعي للشركات الناشئة في الدول العربية.

قائمة المراجع

1. أحمد سفر، (2005)، المصارف الإسلامية (العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية)، اتحاد المصارف العربية، ص 180.
2. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، (2010)، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، ص ص 109-110.
3. سليمان ناصر، (2002)، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعية التراث، ص 37.
4. الصديق طلحة محمد رحمة، (2006)، التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص 31.
5. منذر قحف، (2004)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص 12.
1. إسماعيل نسرين، دردوري لحسن، (2020)، تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية (السودان وماليزيا نموذجاً)، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، ص ص 80-81.
2. بوالشعور شريفة، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، ص 420.
3. حفاظ زحل، عمر الشريف، (2018)، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر (الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 2، ص 51.
4. سعيد بعزیز، مخلوفي طارق، (2017)، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص 08.
1. عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، (2005)، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص ص 38-46.
2. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الأردن، 2003، ص ص 63-70.
- حسين عبد المطلب الأسرج، تفعيل دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ص ص 05-13 متاح على الموقع [consulte le 28-06-2020.https://mpira.ub.uni-muenchen.de/34398/1/MPRA_paper_34398.pdf](https://mpira.ub.uni-muenchen.de/34398/1/MPRA_paper_34398.pdf)
- موقع اتحاد المصارف العربية متاح على موقع [consulte le 29-06-2020.https://uabonline.org/ar/](https://uabonline.org/ar/)
- [consulte le 29-06-2020.https://caramel.la/kais/HJ7LgNFjf/alshrkat-alnasheh-aljza-alawl](https://caramel.la/kais/HJ7LgNFjf/alshrkat-alnasheh-aljza-alawl)

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/mqdm_fy_lryd_wlshrkt_lnsh
consulte le 02-07-2020y_0.pdf
consulte le <http://www.maharatfoundation.org/media/1519/final-study-start-up-arabicdocx.pdf>
02-07-2020
consulte le 02-07-2020.<https://www.awalan.com/Article/636/>
consulte le 03-07-2020.<http://www.aps.dz/ar/economie/83236-2020-02-04-11-57-36>
<https://www.ifh.ae/ar/> consulte le 03-07-2020
<https://www.mubasher.info/markets/DFM/stocks/DIB/profil> consulte le 04-07-2020.
consulte le 04-07-2020https://www.aleqt.com/2020/03/11/article_1778296.html